الإرهاب والتنمية: أثر غياب الحكم الرشيد على انتشار التنظيمات المتطرفة

■ د. عبد العظيم إسماعيل الأزرق *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/05م

■ **المستخلص:**

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين غياب السياسات التنموية والحكم الرشيد من جهة، وتنامي الأفكار المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في العالمين العربي والإسلامي، مع التركيز على الحالة الليبية. وتبحث في جذور الإرهاب وأسبابه، ومنها ممارسات الاضطهاد والظلم التي تنتهجها الأنظمة الشمولية، وما تولده من مبررات تستغلها التنظيمات الإرهابية لتوسيع نشاطها، إضافة إلى الفقر والتخلّف والفساد الإداري كعوامل مغذّية للإرهاب.

كما تستعرض الدراسة الآليات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة، وأبرزها تحقيق التنمية المستدامة لما لها من أثر في تحسين حياة الأفراد وتعزيز خضوعهم لسلطة القانون، إلى جانب أهمية الرقابة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ودور العبادة.

وتخلص الدراسة إلى أن ترسيخ حكم القانون وتحقيق التنمية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص تمثل ركائز أساسية للحد من الإرهاب وتقويض نشاطه.

● **الكلمات المفتاحية: الإرهاب، التنمية المستدامة، الفساد، الاستبداد، الإصلاح.**

■ **Abstract:**

This study examines the relationship between the absence of developmental policies and good governance on the one hand, and the rise of extremist ideologies and terrorist organizations in the Arab and Islamic worlds on the other, with a particular focus on the Libyan case. It explores the roots and causes of terrorism, including practices of oppression and injustice

* محاضر بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة E-maiI:aadem51@yahoo.com

adopted by authoritarian regimes, which provide justifications exploited by terrorist groups to expand their activities. Poverty, underdevelopment, and administrative corruption are also identified as factors that fuel terrorism.

The study further outlines mechanisms to curb this phenomenon, most notably by achieving sustainable development, which improves individuals' quality of life and strengthens their adherence to the rule of law. It also emphasizes the importance of monitoring media outlets, educational institutions, and places of worship.

The study concludes that consolidating the rule of law, achieving development, justice, equality, and equal opportunities represent fundamental pillars for limiting terrorism and undermining its activities.

• **Keywords**: Terrorism, Sustainable Development, Corruption, Authoritarianism, Reform. development, training institutions

■ المقدمة:

يشكّل تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في العالم، وليبيا ليست استثناءً من هذه المخاطر، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها البلاد في فبراير 2011، حين استغلت الجماعات المتطرفة حالة الاضطراب السياسي والأمني لتعزيز وجودها. ورغم أن الإرهاب يُعد مشكلة أمنية في الأساس، فإن غياب الحكم الرشيد وسوء السياسات الاقتصادية يسهمان في تفاقم مظاهر الظلم وعدم المساواة وانتشار الفقر وتردي الخدمات، وهي ظروف تهيّئ بيئة خصبة لتقبّل الأفكار المتطرفة وتبرير العنف ضد السلطة والمجتمع.

ولا شك أن الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية تُعد ركيزة أساسية في مكافحة الإرهاب، إلا إنها تبقى غير كافية على المدى الطويل ما لم تُدعَم بسياسات تنموية واقتصادية شاملة تُحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والرفاه الاجتماعي.

■ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن غياب الحكم الديمقراطي الرشيد والسياسات التنموية، إضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي، تُسهم مجتمعةً في انتشار الإرهاب وتنامي نشاطه. وترى الدراسة أن التخلف والفقر وغياب الخدمات واستمرار النزاعات والحروب، بوصفها نتاجاً

للحكم الشمولي والفساد الإداري والمالي، تُوفر بيئة خصبة تستغلها التنظيمات المتطرفة لتوسيع نفوذها وبناء هياكلها التنظيمية.

■ **تساؤلات الدراسة:**

1. هل يسهم الاستبداد والإقصاء وغياب الحريات في ظهور الإرهاب وتناميه؟
2. إلى أي مدى يؤثر غياب العدالة الاجتماعية وتفشي البطالة وسوء الخدمات في تقبّل أفكار الجماعات الإرهابية وممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع؟
3. كيف تؤثر السياسات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحد من قدرة الإرهاب وشلّ نشاطه؟

■ **فرضية الدراسة:**

تفترض هذه الورقة أن ترسيخ حكم القانون وحماية الحقوق والحريات، بالتوازي مع زيادة الإنفاق على التنمية المستدامة ورفع مستوى الدخل وتحسين خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، يحدّ بشكل كبير من التطرف الديني والسياسي ويضعف نفوذ التنظيمات الإرهابية. وعلى العكس من ذلك، فإن استمرار غياب هذه السياسات يؤدي إلى تصاعد ظاهرة الإرهاب وانتشارها.

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها ظاهرة الجماعات الإرهابية وأفكارها وأدواتها، لما لها من تأثير بالغ على العالمين العربي والإسلامي، وبشكل خاص على ليبيا التي عانت لسنوات من وجود هذه الجماعات وسيطرتها المؤقتة على بعض المناطق، وما نتج عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية جسيمة عمّقت أزمات البلاد وأعاقت مشاريع التنمية، ولا سيما في القطاع النفطي الذي يمثل المورد الرئيس للاقتصاد الوطني.

■ **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الورقة المنهج التحليلي في دراسة التنظيمات الإرهابية وأساليبها وآثارها في

البيئات التي تنشط فيها، مستندةً إلى مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات الصادرة عن مراكز متخصصة في شؤون الإرهاب.

وللمضي قدماً في هذه الدراسة سيتم تناول النقاط التالية التي تمثل محاور هذه الورقة:

■ **المبحث الأول: جـــذور وأسباب الإرهـــاب:**

تؤكد الدراسة أن الأسباب المعروضة ليست الوحيدة التي تفسر ظاهرة الإرهاب، لكنها تمثل عوامل رئيسة تسهم في نشأته وتوسّعه، ولا يمكن تجاهلها عند تحليل الظاهرة ومواجهتها. ويركّز هذا المبحث على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي دوراً محورياً في بروز الإرهاب وتزايد فاعليته.

● **المطلب الأول: الاستبداد والحكم الشمولي**

على الرغم من أن الاستبداد ليس السبب الوحيد للإرهاب، فإن ثمة علاقة واضحة بين طبيعة الأنظمة الشمولية وتنامي التطرف والعنف المضاد. ووفقاً لبيانات فريدوم هاوس، فإن الدول التي تحترم الحقوق السياسية والحريات المدنية تشهد مستويات منخفضة من الإرهاب مقارنة بالدول التي تفتقر إلى تلك الحقوق، حيث يرتفع فيها معدل العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ. ويُمكن تلخيص أثر الاستبداد في ظهور الإرهاب في النقاط التالية:

1. **الإقصاء والتهميش**: تعمل الأنظمة الاستبدادية على تهميش فئات اجتماعية وسياسية ودينية، مما يولّد شعوراً بالظلم يدفع نحو التطرف. ومن الأمثلة على ذلك قمع النظام المصري للحركات الجهادية بعد اغتيال السادات عام 1981، مما دفع العديد من عناصرها إلى أفغانستان، حيث ساهمت تجارب الحرب هناك في تشكيل قيادات تنظيم القاعدة لاحقاً. كما يمثل النموذج الجزائري مثالاً آخر؛ إذ أدى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991 إلى اندلاع حرب أهلية دامية استمرت قرابة عقد من الزمن. وفي العراق بعد عام 2003، أدى تهميش الطائفة السنية إلى دعم بعض أبنائها للتنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

2. **التحكم في الفكر والإعلام**: تفرض الأنظمة الشمولية نمطاً فكرياً موحداً يتناغم مع السلطة، وتمنع التفكير الحر، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للأيديولوجيات المتطرفة. وغالباً ما تستخدم تلك الأنظمة نظريات المؤامرة لتبرير بقائها وإضفاء الشرعية على قمعها (Christian, 2012).

3. **غياب البدائل السلمية**: حين تُغلق الأنظمة الاستبدادية المجال أمام المعارضة السلمية، تضطر بعض القوى المدنية أو الاجتماعية للتحالف مع جماعات متطرفة لمواجهة النظام، كما حدث في مصر حين تمّ تصنيف مختلف المعارضين ضمن خانة "الإرهاب" (El Difraoui, 2023).

4. **دوامة العنف والعنف المضاد**: يسهم القمع المفرط في توليد ردود فعل عنيفة من المعارضة، كما في الحالة السورية بعد عام 2011، حين أدى القمع الدموي إلى انجراف العديد من الناشطين المدنيين نحو الفكر الجهادي (El Difraoui, 2023).

وفي هذا السياق، تؤكد الأمم المتحدة في استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة في 8 سبتمبر 2006) أن التطرف العنيف يزدهر في البيئات التي يسودها سوء الإدارة، وضعف الديمقراطية، واستشراء الفساد، وثقافة الإفلات من العقاب.

- **المطلب الثاني: الفقر والتخلّف**

تُعد العلاقة بين الفقر ومستوى التنمية من أوضح الروابط التي تفسّر العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية وتنامي الإرهاب. فالفقر وانخفاض الدخل يُسهمان في خلق بيئة من المظالم والمعاناة تولّد مشاعر الحرمان النسبي، ما يغذي التطرف والعنف السياسي. وتشير دراسات عديدة إلى أن التنمية المستدامة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي يُسهمان في الحد من انتشار التنظيمات المتطرفة، إذ تعزز هذه السياسات من اندماج الأفراد في الحياة العامة وابتعادهم عن مسارات العنف (Schaub, 2019).

وقد خلصت دراسة أجريت عام 2016 باستخدام بيانات غالوب من 27 دولة نامية إلى أن الشخص المتطرف النموذجي غالباً ما يكون شاباً عاطلاً عن العمل، محدود التعليم،

ويعاني من صعوبات معيشية، لكنه مستعد للتضحية بحياته دفاعاً عن أفكاره (Elena, 2016). كما بيّنت دراسة أخرى أن زيادة بنسبة 1 ٪ في المشاريع التنموية تؤدي إلى انخفاض يقارب 21 ٪ في الحوادث الإرهابية خلال الفترة 1996–2001 (Brian, 2006).

وتُعد إندونيسيا مثالاً بارزاً على ذلك؛ إذ ساهمت السياسات التنموية والإصلاحات الأمنية والقضائية في تراجع ملحوظ لنشاط الجماعات المتطرفة. فكلما تحسنت الظروف المعيشية وارتفعت مستويات الدخل، تراجعت دوافع الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية.

كذلك تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل الفكر والسلوك، فمحدودية فرص العمل والفقر والبيئة الأسرية غير المستقرة تدفع بعض الأفراد للبحث عن انتماء بديل داخل جماعات متماسكة تقدم الدعم المالي والنفسي، وتخلق لديهم إحساساً بالانتماء والمكافأة المعنوية، وهو ما تتقنه التنظيمات المتطرفة لاستقطاب عناصر جديدة.

● **المطلب الثالث: الصراعات وعدم الاستقرار**

تُعد الصراعات الداخلية والحروب من أبرز العوامل التي تُضعف الدولة وتفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية لملء الفراغ السياسي والأمني. ففي حالات الفوضى، تتمكن تلك التنظيمات من التغلغل في مؤسسات الدولة أو السيطرة على مناطق نفوذ واسعة دون مقاومة تُذكر.

ويمثل الوضع في باكستان نموذجاً واضحاً لذلك؛ إذ أدى استمرار الصراعات وامتداد الجماعات المسلحة داخل البلاد وفي أفغانستان المجاورة إلى تدهور الأمن وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة عكسية بين معدل الإرهاب والنمو الاقتصادي، حيث يتراجع الاقتصاد كلما تصاعدت الهجمات الإرهابية. كما اضطرت الحكومة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية ضخمة لمكافحة الإرهاب، على حساب الإنفاق التنموي والقطاعات الحيوية الأخرى، مما فاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

منذ أحداث 11 سبتمبر، تكبّد الاقتصاد الباكستاني خسائر مباشرة وغير مباشرة بسبب الأنشطة الإرهابية، بلغت خلال ثمانية عشر عامًا نحو 126.79 مليار دولار. كما

تعطلت الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وارتفعت تكلفة ممارسة الأعمال، وتضررت التجارة الدولية لباكستان، ما أدى إلى فقدانها حصتها في الأسواق وعدم قدرتها على تحقيق معدلات النمو المستهدفة. وإلى جانب الخسائر الاقتصادية، تكبّدت البلاد خسائر بشرية جسيمة؛ إذ أسفرت الهجمات الإرهابية بين عامي 2003 و2016 عن مقتل نحو 21,485 مدنيًا وأكثر من 6,660 فردًا من القوات العسكرية والأمنية (Muhammad, 2019).

وفي سياق مشابه، شهدت ليبيا منذ عام 2011 توغّل الجماعات المتطرفة وسيطرتها على مناطق واسعة، نتيجة الفوضى التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السابق وما تلاها من نزاع مسلح أدى إلى انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة، التي استغلت ضعف الدولة لتأسيس بنى تحتية خاصة بها بفضل وفرة الموارد المالية والبشرية والعسكرية.

ومع الانقسام السياسي في 2014، بدأت هذه التنظيمات، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، في استهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية شرقًا وغربًا، وسيطرت على مدينة سرت لتجعلها قاعدة رئيسية لها، كما نشطت في بنغازي ودرنة وصبراتة وبعض مناطق الجنوب. ومع تصاعد خطرها، أطلقت القوات العسكرية في أبريل 2016 عملية واسعة لتحرير سرت، استمرت أكثر من ثمانية أشهر، وانتهت بالقضاء على التنظيم بعد خسائر بلغت نحو 800 ضحية وآلاف الجرحى، وتكاليف اقتصادية بملايين الدنانير.

جدول رقم 1 يوضح معدلات إنتاج خام البترول الليبي منذ سنة 2010 إلى 2022

السنة	الكمية (بالبرميل)
2010	1,799
2011	516
2012	1,539
2013	1,084

السنة	الكمية (بالبرميل)
2014	518
2015	437
2016	412
2017	929
2018	1,165
2019	1,228
2020	425
2021	1,269
2022	1,088

لقد تسببت المواجهة المستمرة مع الجماعات المتطرفة في ليبيا، بتعدد أفكارها وأذرعها، في خسائر بشرية واقتصادية فادحة تُقدّر بمليارات الدنانير، منها خسائر مباشرة نتيجة الدمار والحروب، وأخرى غير مباشرة بسبب تعطّل الإنتاج ومشاريع التنمية. وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) خسائر ليبيا من الإرهاب بين عامي 2007 و2016 بنحو ستة مليارات دولار. غير أن الواقع يشير إلى أن أغلب هذه الخسائر تركزت بين 2011 و2016، إذ لم يكن للجماعات المتطرفة قبل عام 2011 أي نشاط يُذكر في ليبيا.

وقياساً على تلك التقديرات، فإن الخسائر التي تسببت فيها الجماعات المتطرفة بين أعوام 2011 – 2020 وهي السنوات الأكثر نشاطاً وفاعلية وتأثير، يمكن تقديرها بضعف الرقم المقدر من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن ملاحظة تراجع معدلات إنتاج النفط في الجدول التالي الذي يوضح معدلات الإنتاج السنوي للنفط الليبي بين أعوام 2010 – 2022 (الأزرق، 2025: 194):

من خلال تتبع الجدول نلاحظ أن الإنتاج النفطي بدأ بالتراجع سنة 2013 ليصل إلى نحو مليون برميل يوميًا بعد أن كان في سنة 2012 قرابة مليون ونصف المليون برميل. ثم انخفض الإنتاج بشكل حاد مع توسّع نشاط الجماعات الإرهابية والمليشيات الموالية لها، حيث تعرّضت الحقول النفطية للتخريب وأُغلقت الموانئ من قبل مجموعات مسلحة، ليصل الإنتاج في سنة 2014 إلى نحو نصف مليون برميل يوميًا، ثم تراجع أكثر خلال عامي 2015 و2016 ليسجّل حوالي 440 ألف برميل يوميًا، بالتوازي مع انخفاض سعر البرميل من 90 دولارًا إلى نحو 30 دولارًا. بعد ذلك بدأ الإنتاج يتجه نحو التحسّن التدريجي خلال السنوات 2017 و2018 و2019، مسجّلًا 700 ألف ثم مليون برميل يوميًا على التوالي.

هذا التراجع في الإنتاج إلى جانب انخفاض الأسعار انعكس سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع الإيرادات النفطية. وقد أدى نقص العملة الأجنبية إلى فرض قيود مصرفية صارمة من قبل المصرف المركزي، ما تسبب في انخفاض غير مسبوق في سعر صرف الدينار الليبي، نتجت عنه أزمات اقتصادية حادة تمثلت في عجز الموازنة العامة، وتراجع دخل الأفراد، وشح السيولة النقدية.

وعليه، يتضح أن العلاقة بين الإرهاب والتنمية علاقة عكسية، فكلما ازداد الإرهاب تراجع النمو الاقتصادي، وكلما تراجع الإرهاب تعافى الاقتصاد.

■ المبحث الثاني: آليـــات مكافحـــة الإرهاب

انطلاقًا من تحليل جذور الإرهاب وأسبابه، يصبح من الضروري وضع آليات فعالة في إطار سياسات عامة تستهدف مكافحة الفكر المتطرف، وذلك عبر سياسات تنموية شاملة تُحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتُفعّل الرقابة على المؤسسات التعليمية وأماكن العبادة، إضافة إلى برامج حوارية وتوعوية تستهدف الفئات القابلة للتجنيد.

● المطلب الأول: أهمية تحقيق التنمية المستدامة

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تُختزل في الإجراءات الأمنية والاستخباراتية فقط، بل تتطلب معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تستغلها التنظيمات المتطرفة

للتوسع، مثل الفقر والبطالة والتهميش. وتتحقق الوقاية من التطرف عبر تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحسين الخدمات العامة، خاصة لفئة الشباب التي تشكل العمود الفقري لهذه التنظيمات.

تؤثر الأوضاع الاقتصادية مباشرة على استقرار الأفراد وسلوكهم؛ فكلما توسعت المشاريع التنموية وتنوع الاقتصاد، تحسنت مستويات المعيشة وازداد شعور الأفراد بالانتماء للدولة، ما يعزز الالتزام بالقانون ويُضعف جاذبية التنظيمات المتطرفة.

وفي هذا الإطار، أكدت الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم 288/60 (2006) على أهمية التنمية المستدامة كوسيلة لمكافحة الإرهاب، مشددة على ضرورة القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لما لذلك من دور في تقليص التهميش وخفض معدلات التطرف وتجنيد الشباب (**الأمم المتحدة، 2006**).

أما النموذج السعودي فيُعد مثالاً بارزاً في هذا السياق؛ إذ تبنّت المملكة إستراتيجية مزدوجة لمكافحة الفقر والإرهاب، عبر إطلاق مشاريع تنموية كبرى في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، وتوفير فرص عمل للشباب، بما عزز الاستقرار والأمن، وحدّ من انتشار الأفكار المتطرفة في المجتمع السعودي. لقد عملت السعودية على تأسيس المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، المتخصص في مكافحة الإرهاب من خلال حزمة من البرامج المتكاملة، كما أطلقت برنامج وقاية الذي يشمل تشكيل لجنة حقوق الإنسان، والتي تتعاون مع جهات أخرى مثل ديوان المظالم والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بهدف تحقيق العدالة والمساواة وحفظ الحقوق ورفع الظلم عن المواطنين والمقيمين (**آل مرعي، 2014**).

كما حرصت المملكة على توفير فرص عمل للشباب عبر تأهيلهم في الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة، بدعم من صناديق التنمية، وإنشاء مشاريع إسكان، ومركبات رياضية متكاملة، مثل 11 مدينة رياضية ضمن مشاريع التنمية المستدامة، والتي تُعد أدوات رئيسية ضمن برنامج الوقاية.

على الصعيد الأمني والقانوني، اعتمدت الدولة عقوبات مشددة لمكافحة الإرهاب، بما يتوافق مع نصوص القرآن الكريم (سورة المائدة، الآية 33)، وأنشأت أجهزة متخصصة لمتابعة أصحاب الفكر المتطرف وتنفيذ ضربات استباقية، مع إبقاء خيار العفو المشروط مفتوحًا للراغبين في التسليم الطوعي (آل مرعي، 2014). أسهمت هذه الخطط والإجراءات في خفض التهديدات الأمنية الناجمة عن التنظيمات المتطرفة بشكل كبير.

وفي السياق الليبي، بعد حرب طرابلس 2019–2020، أدركت الأطراف أن الحل العسكري وحده غير كافٍ، وأن استمرار وجود المليشيات المسلحة سيؤدي إلى مزيد من النزاعات والفوضى. لذا بدأت القوى الفاعلة على الأرض في تنظيم صفوفها وتأسيس مؤسسات أمنية وعسكرية منظمة ومدربة للقضاء على العصابات والمليشيات.

أسهم هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية والأمنية وارتفاع الشعور الإيجابي لدى المواطنين في تغيير سلوك القوى الحاكمة من تنافس عسكري إلى تنافس تنموي وخدمي، عبر مشاريع الإعمار وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات. وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تحقق كل الطموحات، إلا إن تأثيرها ملحوظ تدريجيًا، ومن المتوقع أن يُحدث تغييرًا ملموسًا على المدى الطويل.

وقد أدى هذا التحسن إلى الحد من قدرة الجماعات الإرهابية وتراجع نفوذها، بحيث أصبح وجودها محدودًا في الصحراء وذو تأثير ضئيل جدًا. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاستثمار في سياسات الرعاية الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة والإسكان، له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، كما يقلل من فاعلية التنظيمات المتطرفة.

بالتالي، فإن السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على تقليل الحاجة إلى خدمات بديلة، مثل المساعدات التي تقدمها الجماعات المتطرفة، تساهم في تجفيف أحد المصادر الأساسية لتجنيد الأفراد لهذه التنظيمات، مما يعزز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

■ الخـــــــاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية مثل الفقر، وعدم المساواة، والإقصاء تمثل روافد مهمة تعتمد عليها الجماعات المتطرفة لتوسيع نشاطاتها وتعزيز نفوذها وفاعليتها، من خلال توظيف مشاعر الظلم والحرمان والبؤس التي يعيشها الناس، وخصوصًا الشباب الذين يمثلون العمود الفقري لهذه التنظيمات. وقد تتحول هذه المشاعر إلى توتر واضطرابات مع السلطة الحاكمة، وقد تتطور أحيانًا إلى سلوكيات عنيفة تتماشى مع أهداف الجماعات الإرهابية تحت غطاء ديني يبرر العنف (Daniel, 2003).

وبناءً على ذلك، يعتبر تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة خطوة مهمة في مواجهة الإرهاب، فهي توفر إجراءات استباقية تمنع التنظيمات من النفاذ إلى المجتمع. وتشمل هذه الإجراءات: تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين دخل الأفراد، ضمان الحقوق والحريات العامة، تحقيق المساواة، توفير فرص العمل، إطلاق مشاريع تنموية ومساعدات اقتصادية، تطوير برامج الرعاية الاجتماعية، وتحسين البنى التحتية والخدمات، بما في ذلك المؤسسات الرياضية والترفيهية التي تشغل أوقات الشباب وتحد من انجرافهم نحو التطرف أو الانحلال.

إن تجاهل خطر تغلغل التنظيمات المتطرفة في دولة مثل ليبيا سيؤدي إلى تكاليف ضخمة للتعامل معها لاحقًا. لذا، فإن مواجهة الإرهاب لا تقتصر على الجوانب العسكرية والاستخباراتية والأمنية، بل تشمل جميع جوانب الحياة، بما في ذلك تعزيز الحقوق والحريات، المشاركة السياسية، فرص العمل، زيادة دخل الأفراد، وتوفير الخدمات والبنى التحتية. هذه السياسات الناجعة تساهم في الحد من نمو الفكر المتطرف وتقليص تأثيره على أمن واستقرار الدولة، كما تمكن السلطة من استبدال الإحباط واليأس بالأمل والتفاؤل بين المواطنين.

■ المراجع والمصادر

• المراجع العربية

1. إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد 16933، 3 نوفمبر 2014.

2. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، 2019.

3. عبدالعظيم الأزرق، التدخل الخارجي في ليبيا 2011 (الدوافع والعواقب)، دار الوليد للشر، طرابلس، ليبيا، 2025، ط1، ص 194.

4. مصرف ليبيا المركزي، بيانات الإنفاق والإيراد للفترة بين 1.1.2023 إلى 31.10.2023، الاصدر في 6 نوفمبر.2023. https://cbl.gov.ly/

• المراجع الأجنبية:

1. El Difraoui, Asiem. «Prevention of Extremism through International Cultural Relations: From Art Therapy to Cultural Hub.»

2. Burgoon, Brian. «On welfare and terror: Social welfare policies and political-economic roots of terrorism.» Journal of conflict resolution 50.2 (2006): 176-203.

3. Seipel, Christian, et al. «Authoritarianism research and the role of socialization.» Methods, theories, and empirical applications in the social sciences (2012): 185-191.

4. Li, Quan, and Drew Schaub. «Economic globalization and transnational terrorism: A pooled time-series analysis.» Transnational Terrorism. Routledge, 2019. 209-238.

5. . Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. «Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys.» Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).

6. Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. «Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis.» Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.

7. Chen, Daniel. «Economic distress and religious intensity: Evidence from Islamic resurgence during the Indonesian financial crisis.» American Economic Review (2003).